IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون - جامعة واسط للمدة من 17 - 18 نيسان 2024

دور الثقافة السياسية في بناء الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003

م. م. صفا عباس عبد الحسين [1]

المستخلص

مرت الثقافة السياسية في العراق بعدة مراحل ابتدأت من تغير نظام الحكم في 9-4-2003 والتي تمثلت بإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة ومن ثم كتابة دستور العراق الدائم ومن ثم الاستفتاء علية 15-10- 2005، اذ رافق عملية بناء الثقافة السياسية ظروف كبيرة اثرت على تعزيز الوحدة الوطنية في العراق بشكل كبير وواضح، 9-4-2003 ، وبعد هذا التاريخ اتجه العراق نحو الاخذ بالديمقراطية ، ولكن بعد ذلك اتضح ان النظام العراقي لم يكن نظام ديمقراطي بمعنى الكلمة لان القوى والكتل السياسية لم يكن لديها ثقافة سياسية التي تشجع الحوار والتسامح مع الاخر وقبول بمبدأ الخلاف والاختلاف ، وان الثقافة السياسية التي لديها وتشجعها هذه القوى والكتل السياسية هي ثقافة الاستبداد والقمع وحرمان الاخرين واقصائهم من ممارسة حقوقهم ، والمشاركة في بناء دولة حديثة ، وعليه لم تتوفر الثقافة السياسية المناسبة والضرورية للبناء الوحدة الوطنية في العراق حتى يكون فيه العراق دولة ديمقراطية اسوة بالدول الديمقراطية في العالم، وإذ تعد مشكلة الوحدة الوطنية العراقية ما زالت موجودة وتحتاج لحلول حقيقة وعلى ارض الواقع واقعية لكي تحقق النتائج الملموسة لا تبنى فقط بالقرارات والاوامر الحقيقة لكونها نتاج تفاعل وتعاون المجالين الرسمي وغير رسمي، اذ لا شك ان الدستور يجب ان يكون اداة لترسيخ الوحدة الوطنية التي تعرضت الى لشرخ كبير خلال الحقبة بعد العام 2003 وبالتالي نحن بحاجة لانهاء الطائفية والعنصرية والمحاصصة والمحسوبية والفساد والاقصاء والتهميش والانغلاق واحلال قيم بديلة ثانية مثل مرونة والشفافية والمحاسبة والقرابة والعقلانية والتحديث واحترام الرأي الاخر والحوار والمصالحة الوطنية وتحديد الاختصاصات والتوزيع العادل للثروات وانتهاج معايير أهمها الكفاءة والتخصص وتفعيل وسائل والالايات التي تعزز وتحقيق وحدة وطنية مراقبة حقيقة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، النظام السياسي، الوحدة الوطنيةُ

انتساب الباحث
[1] كلية القانون، جامعة واسط، العراق، واسط، الكوت، 52001

[1] safa215@uowasit.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : أيار 2025

The Role of Political Culture in Building National Unity in Iraq after 2003

Asst. Lec. Safa Abbas AbdulHussein [1]

Abstract

The political culture in Iraq went through several stages, starting with the change of the regime in 4/9/2003, which was represented by the administration of the Coalition Provisional Authority, then the writing of the permanent constitution of Iraq, and then the referendum on it 10/15/2005. The process of building the political culture was accompanied by major circumstances that affected the political culture. Strengthening national unity in Iraq significantly and clearly, 4/9/2003,. After this date, Iraq moved towards democracy, but after that it became clear that the Iraqi regime was not a democratic regime in the true sense of the word because the political forces and blocs did not have a political culture that encouraged dialogue and tolerance with others and acceptance of the principle of disagreement and difference. The political culture that these political forces and blocs have and encourage is a culture of tyranny, oppression, and deprivation of others and their exclusion from exercising their rights and participating in building a modern state. Accordingly, the appropriate and necessary political culture was not available to build national unity in Iraq so that Iraq could be a democratic state similar to the democratic countries in Iraq. the world . Considering that the problem of Iraqi national unity still exists and requires real solutions on the ground in order to achieve tangible results, it cannot be built solely by real decisions and orders because it is the product of interaction and cooperation in the official and unofficial spheres, There is no doubt that the constitution must be a tool for consolidating national unity, which has been subjected to a major fracture during the recent era

The year is 2003, and therefore we need to end sectarianism, racism, quotas, nepotism, corruption, exclusion, marginalization, and isolation. And replacing second alternative values such as flexibility, transparency, accountability, kinship, rationality, modernization, respect

Affiliation of Author
[1] College of Law, Univ. of Wasit, Iraq, Wasit, Kut, 52001

[1] safa215@uowasit.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: May 2025

for other opinions, dialogue, national reconciliation, defining specializations, fair distribution of wealth, adopting standards, the most important of which are efficiency and specialization, and activating means and mechanisms that enhance and achieve national unity, and real monitoring.

Keywords: Political Culture, Political System, National Unity

المقدمة

لكل ثقافة لها طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها من الثقافات الأخرى، كالاختلاف بين المدينة والحضر، فالثقافة السياسية تختلف باختلاف المجتمع الذي يسود به، لان سلوك الافراد ما هو الا نتيجة تيار ثقافي تأصل في نفوس الافراد من خلال التنشئة الثقافة السياسية - الاجتماعية.

وفي العراق أدى سقوط النظام السابق في نيسان 2003 إلى تغيير جذري في بنية النظام السياسي بوجه عام وعلى الثقافة السياسية بوجه خاص، فقد تحول من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي مساهمي ومن المتفق علية ان الثقافة السياسية هي الأساس في بناء الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، كونها تقوم على مرتكزات ومحددات أساسية لاستنبات وحدة وطنية متينه .

فالثقافة السياسية (المساهمة) هي ضرورة أساسية ومطلب مهم لرسم صورة متكاملة لقيم الشعوب وثقافتهم داخل الدولة، لأنها حظيت بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والمختصين في مجال المجتمع والسياسة، وفي مختلف دول العالم ؛ وذلك لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المتسارعة وهنا يأتي دورها من خلال مجموعه من القيم التي تحدد طبيعة وشكل العلاقة بين الافراد والنظام السياسي لبناء وحدة وطنية في العراق لعموم المجتمع، من خلال اظهار الولاء و الانتماء لأجل استقرار النظام السياسي القائم او رفض نظام حكم معين، الأمر الذي يسَّهل من عملية التعايش والاندماج ويؤسس لبناء الوحدة الوطنية، وإذ تعد مشكلة الوحدة الوطنية العراقية ما زالت موجودة وتحتاج لحلول حقيقة وعلى ارض الواقع واقعية لكي تحقق النتائج الملموسة لا تبنى فقط بالقرارات والاوامر الحقيقة لكونها نتاج تفاعل وتعاون المجالين الرسمي وغير رسمي، اذ لا شك ان الدستور يجب ان يكون اداة لترسيخ الوحدة الوطنية التي تعرضت الى لشرخ كبير خلال الحقبة بعد العام 2003 وبالتالي نحن بحاجة لانهاء الطائفية والعنصرية والمحاصصة والمحسوبية والفساد والاقصاء والتهميش والانغلاق واحلال قيم بديلة ثانية مثل مرونة والشفافية والمحاسبة والقرابة والعقلانية والتحديث واحترام الرأي الاخر والحوار والمصالحة الوطنية وتحديد الاختصاصات والتوزيع العادل للثروات وانتهاج معايير أهمها الكفاءة والتخصص وتفعيل وسائل والاليات التي تعزز وتحقيق وحدة وطنية حقيقة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث حول دور ومدى تأثير الثقافة السياسية على تحقيق الوحدة الوطنية وهل ان تطبيق ثقافة المشاركة (المساهمة) سيخلف فعلا وحدة وطنية؟.

فرضية البحث

ان بناء ثقافة سياسية ديمقراطية (مساهمه) في اطار التطور المجتمعي للدولة العراقية بعد عام 2003، تساهم في زرع فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية في العراق.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي النظمي من خلال تحليل ودراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة في نوعية الثقافة السياسية السائدة في العراق.

هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية، جاءت في الشاكلة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الثقافة السياسية وأسسها.

المبحث الثاني: مقومات ومعوقات الوحدة الوطنية في العراق.

المبحث الثالث: إثر البنيتان الثقافية والسياسية في تحقيق الوحدة الوطنية.

المبحث الأول

مفهوم الثقافة السياسية وأسسها

اذ كانت الثقافة والاهتمام بها مسألة فلسفية، اذ يعود الى الفلاسفة منذ سقراط وتأريخ الاهتمام بالثقافة كمسألة سياسية فحسب، يعود الى إيام دولة المدنية اليونانية فأن الاهتمام بالثقافة وبالأخص السياسية منها تعد من المسائل الاجتماعية ذات إبعاد متنوعة أنثروبولوجي وثقافية وسياسية ظاهرة معاصر.

وتعرف الثقافة بانها المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والتعبيرات والرموز والتطلعات الإبداعية والقيم التي تحتفظ الى جماعات بشرية تشكل امه اما في معناها في اطر ما تعرفه من التطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابلية التواصل اليها والاخذ والعطاء[1]

فالثقافة تعبر عن أنماط ناشئة عن تطور تاريخي، أو هو العادات يعترف بكونها مقبولة في جماعة معينة ، كما يمكن متابعة آثارها في كل من دوائر النشاط الإنساني كالسياسة والحقوق والفن والدين والمعرفة العقلية بمختلف صورها . وبهذا المعنى العام تعطى الثقافة أبعادها الشمولية الواسعة فيصبح من خلاله المضمون الجوهري للثقافة عبارة عن تراكم إبداعي عبر مسيرة الحضارة الإنسانية والمعرفة بشتى أبعادها ، فهي تشمل المعرفة الأدبية والفنية والتقنية ، وتشمل المعرفة في ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة والفلسفة وغيرها[2]

اذا الثقافة تختلف من مجتمع الى اخر، فاكل مجتمع معين له خصوصية معينة مختلفة تميزة عن المجتمع الاخر، وهذا التميز ناتج بفعل التباينات واختلافات في العوامل السياسية والاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي بين المجتمع، وبالرغم من التمايزات والاختلافات الا ان هناك ثمة سمات وخصائص عامة تندرج كل الثقافات البشر ومن ابرزها الاتي[3]

1- الثقافة هي من صنع العقل البشري، وقد نشأت البيئة الثقافية نتيجة لنشاط الإنسان وتفكيره في الحياة الاجتماعية وهذا مرده إلى قدرة الإنسان على التفكير والرغبة في التطور والإبداع، لا بدافع الغريزة كالحيوان.
2- تشتمل الثقافة على عنصرين مادي ومعنوي.
3- الترابط بين العناصر المادية والمعنوية للثقافة، بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، فأي تطور في النواحي المادية يمكن بدوره أن يؤثر في تغيير العمران وهذا من شأنه أن يؤثر على بعض التقاليد والعادات، وعلى التعلم أيضاً، كما أن التغيير في الاقتصاد يؤثر في السياسة.
4- الثقافة مكتسبة وليست فطرية أو غريزية في الإنسان، فهي تأتي عن طريق تعلم الأفراد الذين يتناقلونها من جيل إلى جيل، عن طريق الاتصال، وبذلك تتكون للإنسان والمجتمع خبرة وتاريخ، ويستفيد منهما أبناء هذا المجتمع، والذي من الممكن أن يثري ثقافته وينميها بمد الجسور والروابط الثقافية بينه وبين المجتمعات الأخرى.

اذ الثقافة شيء قابل للتعلم والتناقل ويظهر في العادات والتقاليد الاصلية والراسخة التي تسمر خلال الأجيال الطويلة.

اولاً: مفهوم الثقافة السياسية

ادرك علماء السياسة منذ وقت مبكر ان الأطر التحليلية والبنائية او حتى الهيكلية لا يمكن من تقدم وحدها الرؤى الشمولية للأنظمة السياسية، فدعو الى ضروه الاخذ بالبيئة الثقافية في أي مجتمع عند دراسة السياسة والحكم متأثرين بتصورات ومفاهيم علم النفس الاجتماعي[4]

ويرى الفقهاء ان الثقافة السياسية هي جزء أساسي من الثقافة العامة السائدة في مجتمع معين ، وعلية نجد ان العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي، معتبرين ان الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية وانها تتأثر بالثقافة الاشمل لذلك نجد دونالد ديفين يقول " ان الثقافة السياسية ليست هياكل ثقافة المجتمع وانما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع[5]

ماهية الثقافة السياسية

تعد الثقافة السياسية موضع نقاش شديد في علم الاجتماع السياسي ولا سيما بين علماء السياسة والواقع هنا يبين ان مفهوم الثقافة السياسية ذات النشأة الحديثة وبالرغم من امتداد جذوره البعيدة والتي امتدت الى فلاسفة الاغريق عندما كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية بمعنى كانت الثقافة السياسية والتي اخذت بقيم الديمقراطية ويعود الفضل بالدرجة الأساس الى المدرسة السلوكية التي بذلت الجهد الكبير لصياغة تطوره بهدف تفسير جوانب كثيرة وبالأخص (غابريل الموند وسيدني فيربا ولوسيان باي)

والتي تندرج ضمن اطار ما يعرف ب(الثقافة السياسية) ويعرف غابريل الموند وسدني فيربا ان الثقافة السياسية هي مجموعه من الاتجاهات والمعتقدات السياسية التي هي استعدادات ونزعات طبيعية خفية لدى الفرد للتحريك بطريقة معينة دون غيرها إزاء مواقف سياسية معينة[6]

فهو يقدم مقاربة علمية للثقافة السياسية إي انها تتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي: العنصر الادراكي (المعرفه)، وعنصر العاطفية (العواطف)، وعنصر التقيمي (القيم).

فالعنصر الادراكي هي كل ما نعرف او نعتقد اننا نعرف عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة، اما العنصر العاطفي فهي تكون من مجموعه من العواطف ومشاعر الافراد إزاء المؤسسات، اما العنصر التقييمي فهو مجموعه من القيم والمبادئ والايدولوجيات التي تكون لها الدور الأكبر في السلوك السياسي.

أما "لوسيان باي" فقد بنى مفهوم الثقافة السياسية على انه التأريخ الجمعي للأنظمة السياسية ولتاريخ حياة الفرد الذي يكونوه فهو مجموعه المعتقدات والاتجاهات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعاني اكثر للعملية السياسية، وافرد " سيدني فيربا" مكان متميز

للرموز التعبيرية والمعتقدات السياسية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرفات السياسية في اطر التي تنظم التفاعل بين الحاكم والمحكوم، والتي يكون لها البنية ودور عند اجراء عملية التحديث السياسي[7]

اذ تكونت الثقافة السياسية من مجموعه من مجموعه من المعتقدات والمعارف التي تسمح للفرد باعطائهم معنى للتجارب الروتينية الحياتية من خلال علاقتهم بالسلطة التي تحكمهم وايضاً تسمح للمجتمعات باستخدامها كمراجع للتعريف عن هوياتهم[8]

ثانياً أنواع الثقافة السياسية

وتنقسم الثقافة السياسية الى أنواع عدة وضحها ماكس فيبر في تقسيمه الثلاثي المعروف، وهي:

الثقافة التقليدية (الضيقة): "توجد هذه الثقافة في المجتمعات القديمة ضئيلة التطور، حيث تكون فيها توجهات الفرد نحو المواضيع العامة ضعيفة للغاية، فهو لا يربط نفسه بأية طريقة إيجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، و لا إلى القضايا والسياسة الوطنية، إذ يشعر بأنه غير مؤثر فيها".

وهذه الثقافة تجدها في المجتمعات البدائية القديمة، أو المجتمعات الجديدة غير المتجانسة والتي تعاني من ازمات مستدامة بسبب عدم الانسجام المجتمعي، ولهذ ا السبب فهذه المجتمعات ستكون من الصعوبة عليها ان تنشأ ثقافة سياسية مساهمه[9]

ثقافة الخضوع او الثقافة السياسية التابعة: وهي ثقافة التي سادت في المجتمعات الأكثر تطورا والتي ترتكز على مؤسسات سياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية، وبإمكان هذه الثقافة أن تكون نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي واصدار أحكام قيميه تجاه النظام السياسي ككل، دون أن تقتصر على الأنظمة الفرعية كالعشيرة والطائفة وغيرها، ولهذا تجد انه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية كما أن هذه الثقافة تجدها أكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية وعملياتها، بمدخلات ومخرجات العملية السياسية، الا أنها بالمقابل تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية ولهذا تجدهم دائما في انتظار تدخل لنظام لتحقيق الاحتياجات وتوفير الخدمات العامة، ولكن في خنوع تام وبعيدا عن أي تجاوزات لاعتقادهم بأن لا دور لهم فيها ولا تأثير في عمليات[10]

الثقافة المشاركة (الديمقراطية) وتسود في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية وتقوم على ركيزتين الأولى هي حقوق المواطنة، والثانية المشاركة في صنع القرار[11]

، اذ ان من خصائص هذه الثقافة ان المواطن يكون على مستوى عالٍ بالامور السياسية وله دور يشعر بالولاء وهنا ينخفض مستويات العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لادارة النزاعات، وهذا يؤثر بالمقام الأول على دور الفرد في المساهمة في المظاهرات والمشاركة الفعالة في الانتخابات فضلاً عن دوره في عضوية جزب سياسي او جماعه ضغط معينه[12]

ثالثاً: الثقافة السياسية السائدة في العراق

خلال مرحلة التحول النظام السياسي بعد عام 2003، كانت من اهم الاشعارات والتي أعلنت عليها الولايات المتحدة الامريكية في بلد عانى الكثير من النظام الشمولي وخنق كل الحريات، فهنا غابت ثقافة سياسية بسبب الاقتتالُ الطائفي والسياسي، اذ أصبحت لكل فئة اجتماعية حزب معين مما أدى الى خلق ثقافة تتسم بعدم الاستقرار وتباينات بين جميع شرائح ومكونات المجتمع، اذ عجزت الدولة على دمج وزجر الثقافات في ثقافة سياسية واحدة تخدم بناء وتطوير الوحدة الوطنية[13] ، ولتوضيح واقع الثقافة السياسية السائدة في العراق العام بالاتية[14]:

ظهور فجوة كبيرة في بناء الثقافة السياسية التي تؤمن وتؤسس لفهم ممارسات الامن عن طريق إعادة بناء تنظيمات المؤسسات مثل (المؤسسة الأمنية _ المؤسسة الاستخباراتية).

غياب الهوية الموحدة في العراق وتجاذب الأطراف عمليات السياسية في كسب رضا وود القوى الإقليمية والمحلية.

بسبب الارتباط مع الولايات المتحدة الامريكية اذ سعت الأطراف السياسية في العراق الى تحقيق المصالح.

المبحث الثاني

مقومات ومعوقات الوحده الوطنية في العراق

ان الوحدة الوطنية ضرورة طبيعية لإستقرار المجتمعات وانمائها التي يقوم البناء الوطني السليم وبالتالي تشكل الثقافة السياسية لأنها ضرورية لبناء الاندماج المجتمعي داخل الدولة الواحدة، وأن وجود أي خلل فيها يؤدي الى أن تعاني هذه المجتمعات تمزق يُهدد وحدتها وكيانها، لذلك سنقوم ببيان العوامل والمقومات التي تجسد الوحدة الوطنية، والمعوقات التي تُعيق تحقيقها وقيامها.

اولاً: مقومات الوحدة الوطنية:

إنّ بناء اسس متينة تعمل على بناء وحدة وطنية بين فئات المجتمع تحتاج الى مقومات، وهذه المقومات تؤسس لبناء سليم لبنية الدولة وإستقراها، وابتعادها عن التمزق والتمرس الديني والقومي والطائفي والقبلي، ولذلك فإنّ اي مجتمع يحتاج الى عده مقومات لبناء الوحدة الوطنية فيه، ومن أبرزها :

شكل ومضمون النظام السياسي: ويقصد به بلوره الوعي السياسي للفرد من اجل بناء قدراتهم السياسية، فالنظام السياسي يقع بالدرجة

الأساسية بناء الوحدة الوطنية وذلك من خلال العلميات السياسية المختلفة كالمشاركة والانتخاب والعمل في المؤسسات السياسية وغيرها[15].

فالنظام السياسي الذي يمثل القيم والمصالح الافراد ويلي مختلف احتياجاتهم ويشبع اعلى درجات المساواة والعدل فيما بينهم سيكون قد خطى خطوات التقدم لطريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن[16]

ومن اجل تعزيز النظام السياسي لتحقيق الوحده الوطنية ثمه اليات معنية ومنها:

الاعتراف بمبدأ التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير والمعتقد.

الاعتراف والاقرار بالحياة العامة وتبنيها في دستور البلاد.

الإقرار إلية الانتخاب النزية والذي يمثل في عموم المجتمع وتحقيق التداول السلمي لسلطة[17]

تكريس مبدأ المواطنة على أساسي بناء نظام اجتماعي عادل لجميع مكونات المجتمع: ان مبدأ المواطنه يؤكد من الناحية السياسية حق المشاركة الفعالة وصولا الى المساواة السياسية بين جميع الافراد في المجتمع الدستورية لتقلد المناصب دون تميز بسبب العرق او الجنس او اللغه او الدين[18]

فهناك بعداً اخر مهم يمثل في مدى إمكانية غرس قيم الانتماء للوطن في نفس افراد المجتمع فان قيم المواطنة والوحده الوطنية وتعايش السلمي تتمثل في مجموعه من سلوكيات تكون مترسخه داخل افراد المجتمع.فان مدى إمكانية ترسيخ هذه القيم يمكن من خلال الشخصية الوطنية[19] .

بناء حرية مؤسسات الدولة: ترتبط الحرية بالعدالة، فالحرية يولد العدل والتسامح والعكس صحيح ولكن بشرط وجود ديمقراطية ومن اجل تحقيق حرية فكر الفرد داخل الدولة ومن هذه الضمانات هي:

مجانية التعليم، مكاشفة الشعب بالحقائق ، تثبت مبدأ المشروعية من خلال سياده القانون[20]

ويرى البعض إن المؤسسات قد ينتابها بعض الفتور، وعدم الرؤية الواضحة عندما ترتبط هذه المؤسسات وتمول كليا أو جزئيا من الحكومات، مما يجعلها أداة طيعة بيد هذه الحكومات، مما يقود بالتالي الى عجز في المصداقية بين هذه المؤسسات والمجتمع، ويؤدي ذلك الى ابتعاد الأفراد عن هذه المؤسسات ونفورهم، منها لأنها لم توفر منابر ديمقراطية لهم لمتابعة مصالحهم المشتركة[21].

تعزيز ثقافة التسامح بين مختلف شرائح المجتمع: كما لعبت المشاركة السياسية، عنصرا مهما في بناء الوحدة الوطنية، وترسيخ التسامح، وتعزيز دور اكبر للفرد داخل المجتمعات للمشاركه في الحكم، ونرى إن المشاركه السياسيه متطلب أساس لمتطلبات التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، ونرى أن معظم دول العالم الثالث لم تعرف المشاركة السياسية الحقيقية، وبالتالي عانت تلك المجتمعات من أزمة في المشاركه، وتنشا تلك الازمة عندما تطالب الجماعات المهمشه باشراكها بالحكم، وللمشاركه السياسيه اهمية كبيرة بعدّها ركنا مهما من أركان التنمية السياسية حاولت معظم البلدان التي حصلت على استقلالها الأخذ بمبدأ (المشاركه السياسية)، ولكن معظم التطبيقات التي تم الاخذ بها في بلدان العالم الثالث كانت مشاركة مشوهة لم ترق الى مستويات البلدان المتقدمة[22].

ثانياً: المعوقات الوحدة الوطنية

على المستوى السياسي: تلعب طبيعة النظام السياسي من حيث كون النظام ديمقراطيا أم شموليا دورا في الوحدة الوطنية، فالنظام الديمقراطي يلعب دورا مهما في تعزيز الوحدة الوطنية وبالعكس، فوجود نظام الحزب الواحد القائم على السيطرة على الدولة، والعمل على تغييب الحريات، والمشاركة السياسية لباقي فئات المجتمع والتيارات والقوى السياسية، يجعل هذا المجتمع يعاني كبت اجتماعي وسياسي، وتدفع بالنتيجه الفئات والتيارات والقوى التي تعاني هذا الكبت الى القيام بالنتيجة الى أعمال عكسية كرد فعل على هذه السياسات وتستخدم العنف لتحقيق اهدافها، كالتمرد والثورات والانتفاضات، وخير دلاله على ذلك ماحدث في العراق في العام1991 ،في انتفاضه غالبية المحافظات العراقيه على نظام الحزب الواحد، اما في ظل وجود نظام تعددي يضمن انتقال سلمي للسلطة عن طريق الانتخابات، وتحترم فيه حقوق الافراد والمواطنة في البلد، وفية تعددية حزبية، واحترام لحقوق الاقليات مما يسود في الدولة حالة من الاستقرار السياسي.

فمعظم الدول المتقدمه ذات المؤسسات المتقدمه توصف بانها دول مستقره في وحدتها الوطنية، لانها تسمح للافراد بالتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية والقومية والدينية عن طريق احزاب ينضوون تحت لوائها، في حين يرى المؤيدون لفكرة التعددية الحزبية ان وجود نظام واحد يقمع الحريات، ويحدد الآراء يجعل الدولة تعاني احتقانا وكبتا له آثار مدمرة على تماسك المجتمع وحقوقه، ويقود بالدولة الى التفتت[23] .

على المستوى الاجتماعي: ان ازمة الاندماج الاجتماعي من اهم عوامل الاستقرار السياسي الذي انعكس بصوره ملحوظه على الواقع المجتمعي، وهذه الازمة تولدت نتيجة الفساد داخل الدولة الذي عانى منها العراق منها هجرة العقول العلمية وانهيار القانون وتهميش دور المرأة وغياب المساواة وغيرها جميعها أسباب أدت

الى غياب المشاركة الفعالة السياسية وبتالي اضعفت الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003.

اذ ان هناك جملة من الأسباب التي أدت الى الانقسامات على الصعيد الاجتماعي وحالة عدم الاستقرار داخل المجتمع العراقي وهي[24]:

ارتباط المجتمع العراقي بالموروث التأريخي سلبياً.

ضعف الثقافة التعددية وغلب المصالح الفردية الضيقة على المصلحة العامة.

غياب العدالة في توزيع ثروات البلد.

الاقتتال الطائفي والحرب الإعلامية وتداخل الدين خدمة لمصالح سياسية وبالإضافة الى التداخل الخارجي.

اذ يعد التنوع الاثني من العوامل المهمه التي ولدت عنف بين الجماعات داخل المجتمع وهذا هددُ الوحده الوطنية للمجتمع، واصبحت تلك النزاعات ظاهرة كونية، وخاصة بعد تفكك الكتلة الشرقية، وعلى الرغم من ان مراكز الصراعات الاثنية كانت في افريقيا وشبة القارة الهنديه لكن الصراعات الاثنية تفاقمت لتشمل بلدانا اخرى لاسباب ديمغرافية او لاسباب سياسية وليس بالضرورة ان يكون العنف هو النتيجة الحتمية للبلدان التي تمر في حالة التحول التي تمر به هذه المجتمعات التي تتميز بتنوع اثني.

على المستوى الاقتصادي: يؤثر العامل الاقتصادي دوراً هاماً في تعزيز الوحدة الوطنية لان العامل الاقتصادي له الدور الأكبر في تحقيق استقرار البلد، وبالأخص من خلال البطالة واختلال الهياكل الإنتاجية والمديونية الخارجية وتبادلات التجارية الغير عادلة وهذا نجده بصوره ملحوظه في دول العالم الجنوب (العالم الثالث) الذي تمتاز بمشكلات اقتصادية وانخفاض اقتصادها وبين دول الشمال (المتقدمة)، الذي تمتاز باقتصاد متطور ودرجات عالية من التصنيع ووسائل النقل المتطورة[25].

ويرتبط مدى تطور أو تخلف مجتمع معين إقتصاديا وإجتماعيا بمعيارين أساسيين أولهما/ متوسط دخل الفرد، أما الآخر بتقدم الفنون الأنتاجية، إذ أن هذين العاملين يؤثران إيجابيا وسلبيا في المستوى الاقتصادي لأي بلد.

على المستوى الجغرافي: يمثل العامل والتغير الجغرافي من العقبات والأسباب التي تواجه تعزيز وبناء الوحدة الوطنية في العراق لانها من العوامل التي تؤثر في وحدة البلد وكيانها، اذا يعزز هذا المستوى نزاعات وحركات الانفصالية.

المبحث الثالث

دور البنيتان الثقافية والسياسية في تحقيق الوحدة الوطنية

دخل العراق بعد مرحلة تغير نظام الحكم بعد عام 2003 مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي التي أدى الى ضرورة دور السبل السياسية والثقافية في بناء وتطوير وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق، فيجب ان تكون هذه الثقافة مستوعبة جميع أبناء المجتمع واحترام الاخر وتقبلة دون تهمشيش او اقصاء وعدم الغاء وجود الاخر من اجل تعزيز مبدأ التسامح والحوار لتحقيق التعايش السلمي وتحقيق الاندماج الوطني.

اولاً: السبل السياسية لتحقيق الوحدة الوطنية

تشير السبل السياسية الى مجموعة من القوى الفعالة والعناصر والتي تحكمها علاقات سواء إكانت داخلية ام خارجية ، والتي تنظم من خلال هياكل الأنظمة السياسية والمؤسسات القائمة في الدولة على وفق الأسس التنظيمية وهنا من اجل معرفة ماهي اثر السبل السياسية في تعزيز ونجاح الوحدة الوطنية .

النظام السياسي:

ويمثل النظام السياسي أحد النظم السائدة في المجتمع ، فهناك النظام الاجتماعي الذي يحدد التفاعلات التي تحدث في المجتمع للوصول إلى القرارات الملزمة التي يحددها نظام الحكم ، وهناك النظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الاداري فضلاً على النظام السياسي . ومع أن هذه النظم متعايشة ومتفاعلة مع بعضها ، فالنظام السياسي هو عباره عن مجموعه من العناصر مهامها الأول الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته وتديرة مؤسسة سياسية[26].

اما الاستاذ ثروت بدوي يعرف النظام السياسي بانه "" مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها ، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها ، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعله مع بعضها، فهنا يؤكد ان النصوص الدستورية لا تحقق مثل هكذا ارتباطات فهنا يجيئ العرف التي يكفل بتحقيقها[27].

لكن النظام السياسي يتميز عن غيره بخصائص أهمها

1. يتميز بالعلوية (السمو) : لأنه يمتلك السلطة العليا في المجتمع ، وبذلك تكون قراراته ملزمة للجميع برمته كما تلزم أنظمته الاخرى.
2. يتميز باستقلال ذاتي نسبي : إذ تحكم العلاقات الواقعة ضمن النظام السياسي قواعد قانونية_سياسية خاصة شبه مستقرة .

3. يتميز النظام السياسي بالفاعلية : إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً من – وفي- سائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع ، وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية ، ومن ثم له القدرة على تنظيم طاقات المجتمع[28] .

ولا شك في أن الدولة القوية والمستقرة هي التي استطاعت أن تحقق نسباً عالية من الوحدة الوطنية وأن تحافظ على تماسك وتلاحم مواطنيها مع تغّير الظروف والأزمان ، كما أن النظام السياسي الناجح والفعّال هو الذي استطاع أن يوجِد معادلة سياسية وديمقراطية يحقق فيها حكم الأغلبية مع احترام حقوق جميع الأقليات ، أما الأنظمة السياسية التي حكمت العراق على مدى أكثر من ثمانية عقود مضت ، فقد جاءت بالفشل على المستويين النظري والتجريبي، لأن مسيرتها في الحكم كانت بالضد من السياق التاريخي لتطور الدولة المعاصرة ، كما أنها جاءت أيضاً متناقضة مع البيئة الاجتماعية والفكرية للمجتمع العراقي .

الدستور:

من البديهي القول إن الدستور هو عقد اجتماعي وسياسي بين الفرد والجماعات وجميع الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع السياسي والمتمثل بـسيادة دولة ، وهو يسمو في الوقت نفسه على العلاقات السائدة كلها ، كونه يرسم مستقبل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجماعية والفردية ، الحكومية وغير الحكومية _ويجسَدها ، فضلاً عن انه يحدد السياسة العامة للدولة والمجتمع في الداخل والخارج ، فالدستور يستمد شرعيته من الشعب ، الذي هو مصدر السلطات وأساس شرعيتها ، وطبقاً لهذا المفهوم فإن أي دستور يفترض أن ينال رضا الشرائح الاجتماعية كافة ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة ، وتنبع أهمية الدستور من دو ره في الاستجابة للمسألة الديمقراطية والحريات العامة وبالتالي في تحقيق الوحدة الوطنية، ويعد الدستور الوثيقة الأهم في حياة أي شعب ، ليس لأنه ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب ، بل أيضاً لأنه يحتوي على القيم السياسية والاجتماعية المعبرة عن الهوية الجامعة للشعب[29].

ثانياً: السبل الثقافية في تحقيق الوحدة الوطنية

فإن المجتمع العراقي هو مجتمع أبوي يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية ودينية وطائفية مستمدة من روابط الدم والمعتقد ، وبنى حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة ، وتسود في ظل هذه البنى قيم الخضوع والطاعة ، بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظية فاقدة للمفعول ، مما سيولد أشخاصاً في هذا المجتمع يخافون من السلطة ، الأمر الذي سيمّكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا النوع من المجتمع وإخضاعه لسلطتها[30].

وبعد تغيير النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري ، وإتباع النهج الاستبدادي للحكومات المتعاقبة في العهود الجمهورية (دون تجاوز العهد الجمهوري الأول) ، أصبح العنف المؤسسي الآلية الوحيدة لتولي السلطة أو المشاركة فيها ، مما أسهم في تسييد ثقافة الخضوع عبر إشاعة نمط من الثقافة ينسجم مع أيديولوجيتها السياسية ، متخذة من شعارات عدة لتسويق ثقافتها مثل : الحفاظ على الوحدة الوطنية على حساب الحريات العامة ، وإلغاء الثقافة الفرعية قسراً لمكونات الشعب ، مما أدى إلى تفاقم مشاعر الكراهية ضد السلطة والدولة وإضعاف الروح الوطنية لأفراد الشعب[31].

أما بعد تغير نظام الحكم في العراق وبالأخص فترة الاحتلال فقد أخذت الثقافة السياسية بالتغيرُ السريع من ثقافة خضوع الى ثقافة مشاركة ، بيد أن هذا التحّول لم يكتب له النجاح بشكل كامل ، إذ اصطدم بعدة عقبات كان أبرزها [32]:

تأثيرات الحرب الأمريكية على العراق : إن التأثيرات الكبيرة التي تركتها هذه الحرب من حجم التدمير الواسع النطاق وتفكيك أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها وهذه القوى عطلت العملية السياسية في العراق وهذا انعكس دون شك على البنية الثقافية المشاركة.

ضعف دور المنظمات المجتمع المدني وهشاشتة في العراق.

عدم قدرة معظم الأحزاب السياسية العراقية الارتقاء الى مستوى المسؤولية الوطنية بسبب تشرذمها ، وافتقار بعضها الى قواعد شعبية ، وافتقادها القدرة على بناء إجماع وطني حول بعض القضايا الجوهرية والمصيرية ، مما أسهم في بروز دور التكوينات البدائية العشائرية والقبلية .

دونية الولاء للدولة على ما سواها من ولاءات ، إن حلقة الانتماءات الأضيق من الدولة مثل الانتماء للأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة وغيرها أصبحت من القوة ، إذ أخذت تتنافس مع الولاء للدولة ، فالمواطن بات يعرف عبر طائفته لا عبر وطنه .

عدم رغبة المجموعات المكونة للمجتمع العراقي بالاندماج الكامل لدرجة الذوبان لتشكيل مجتمع جديد قائم على أساس المواطنة التي تعتمد على مبدأ المساواة للجميع ، فكل مجموعة تفضل الاحتفاظ بخصوصيتها وتراثها وطريقتها الخاصة في الحياة .

وبالتالي أن ثقافة الخضوع في العراق أصبحتُ عائق اما بناء الوحده الوطنية لأنه (أي المواطن) يمتلك توجّه حيال النظام السياسي ، وما يصدر عنه من مخرجات ، لكنه لا يملك توجّه حيال المدخل ، كأفراد مشاركين في العملية السياسية بشكل ايجابي ،

وعليه يمكن تحديد أهم السمات التي تميزت بها الثقافة السياسية في العراق بالآتي:

الشعور بالعجز السياسي : فالمواطن العراقي نتيجة عقود طويلة من القهر والظلم الذي وقع عليه من الأنظمة المتعاقبة ، والتي استخدمت ضده أقسى أنواع الكبت ، فأنه أصبح يشعر بالخوف من السلطة (أياً كانت) ، والعجز عن تغييرها والاستعداد لتقّبل كل ما تفعله .

السلبية تجاه الرأي الآخر : فالمواطن العراقي يشعر بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة تجاه الآخر ، ولا يقبل النقاش حولها .

الاغتراب السياسي : ويقصد به شعور الإنسان/ المواطن العراقي بعدم الرضا أو عدم الارتياح للقيادة السياسية ، والرغبة في تجنبّها أو عدم الاهتمام بالتوجهات السياسية والنظام السياسي برمته ، وعندما يتاح هكذا أمر للمواطن فأن الاستجابة له تتمّثل في اللامبالاة ، أي الابتعاد عن الاهتمام بالسياسة أو الانتخابات وغيرها .

وعليه فإن التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد (2003) يستلزم توجيه سياسات المؤسسات المختصة بالتنشئة الاجتماعية – السياسية نحو إيجاد ثقافة سياسية تهدف الى تطبيق وتحقيق ثقافة الوحدة الشاملة عبر تضمين برامج مؤسسات التنشئة الاجتماعية – السياسية بقيم ومشاعر وأفكار وآراء ترتكز على تحقيق الوحدة الوطنية ، ووضع برامج للثقافة السياسية تكون التنشئة الاجتماعية – السياسية الوطنية حاضرة فيها ، أي تعليم واكتساب القيم المعززة للوحدة الوطنية والنهوض بها[33].

الاستنتاجات

نستخلص من هذه الدراسة ان الثقافة السياسية مفهوم قديم النشأة لكن الوحدة الوطنية كمصطلح لم يطرح إلاّ حديثا، تعد من التجارب الوطنية التي تحتاج الى تعزيز وبناء لانها تعاني من العديد من المعوقات التي تؤدي الى انفكاكها وتمزيقها وهذا يؤدي الى حالة من التقاعس، فالثقافة السياسية تمس حياة المواطنين من خلال اعداد طبقة صاعدة يقوم على التكاتف والتماسك بين افراد المجتمع الواحد.

ولاشك ان الدستور البلاد من الأدوات التي أدت الى ترسيخ الوحدة الوطنية وبلاخص في فترة تغير النظام السياسي الحاكم عام 2003 التي الحقت الضرر بها، ومن ابرزها النزاعات القبلية والعشائرية والطائفية وحتى الاثنية.

النتائج التوصيات

اولاً: النتائج

1. إنّ الثقافة السياسية لم تصل الى مستوى التكامل والتجانس في العراق بعد عام 2003، بل هي مفاهيم متنامية التي اخذت بالاستقرار والتبلور بصورة تدريجية تبعا لاستقرار المجتمع وازدياد الوعي لدى مختلف فئات المجتمع المكون منها من اجل الوصول الى قناعات لتعزيز الوحدة الوطنية داخل مختلف أطياف المجتمع.
2. من علامات الأثر السلبي وضعف الوحدة الوطنية في العراق هو تشابك هذا المفهوم بالثقافة السياسية.
3. يعد مؤثر الثقافة السياسية من المؤثرات عملية بناء وتعزيز الوحدة الوطنية.

ثانياً: التوصيات

1. إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء الإنتخابات الحره والنزيهة .
2. إشاعة ثقافة التسامح وقيم إحترام الآخر.
3. يجب على الدولة العمل على تطوير الثقافة السياسية من خلال التعاون مع قوى الأحزاب السياسية لان الأخيرة تؤثر في مدخلات وخرجات النظام السياسي.

الهوامش

(1) خلف صالح ، 2021، ص 167.
(2) عامر حسن فياض،1990، ص89.
(3) عبد الرحمن حمدي عبد المجيد،2019، ص78-79.
(4) ثامر كامل محمد الخزرجي،2009، ص98.
(5) طه إبراهيم عبد،2017، ص97.
(6) صادق الأسود،1990، ص333.
(7) ثامر كامل محمد الخزرجي،2004، ص119.
(8) فليب برو ،1998، ص 213.
(9) خلف صالح علي،2021، ص 168.
(10) سليم بوسقيعة،2015، ص118.
(11) طه إبراهيم عبد،2017، ص98.
(12) صادق الأسود،1990، ص345.
(13) رحيم الحمراني،2005، ص 533.
(14) علي الياسري، 2011، ص180.
(15) سعد واخرون، 2023، ص194.

[16] عبير سهام مهدي ، 2012، ص18.

[17] صفا عباس عبدالحسين،2019، ص91.

[18] وليد سالم محمد، 2012، ص 232.

[19] زيد، ليث،2014، ص79-80.

[20] عبير سهام مهدي، ص184.

[21] أحمد محمد علي جابر،2011، ص 37.

[22] بدرية صالح عبدالله، 2017، ص956-957.

[23] احمد محمد علي،2011، ص50

[24] احمد فاضل جاسم داود ، 2003، ص193-194.

[25] احمد محمد علي ، 2003، ص44.

[26] صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني ، 1991، ص5.

[27] ناظم عبد الواحد الجاسور،2009، ص365.

[28] صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني ،1991، ص6.

[29] رائد ربيع فاضل عبد الرزاق،2015، ص81.

[30] ابتسام محمد عبد ،2008، ص139 .

[31] رائد ربيع فاضل عبد الرزاق،2015، ص121.

[32] ابتسام محمد عبد ،2008،ص 147 – 148 .

[33] رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، 2015، ص122.

المصادر

الكتب والمراجع

- الاسود صادق ، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، دار الكتب، موصل، 1990.
- برو فليب ، علم الاجتماع السياسي ترجمه محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1998.
- الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.
- الخزرجي ثامر كامل محمد ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي، الاردن، 2009.
- الخزرجي ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصره في استراتيجية إدارة السلطة، دار المناهل، سوريا ، 2004.
- عبد المجيد عبد الرحمن حمدي ، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيزها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019.
- فياض عامر حسن ، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث، في مجموعة من الباحثين : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990.
- كاظم صالح جواد، العاني علي غالب ، الأنظمة السياسية ، مطابع جامعة بغداد ، 1991 .

الرسائل والأطاريح:

- جابر احمد محمد علي ، التجديد في فكر القوى السياسية العراقية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016.
- عبد الحسين صفا عباس ، البناء المؤسسي التشريعي والوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، معهد العلمين، 2019.
- عبد الرزاق رائد ربيع فاضل ، التنشئة الاجتماعية-السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015.
- عبد طه إبراهيم ، السلطة التنفيذية وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.
- علي احمد محمد ، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد العام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.
- محمد وليد سالم ، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة (دراسة حلة العراق)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية جامعه بغداد، 2012.

المجلات والمراجع

- بوسيقة سليم ، الثقافة السياسية ودور العالم في تنميتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (11)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015.
- الحمراني رحيم إبراهيم حزام ، اثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 2021.
- داود احمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية ، المجلة السياسية والدولية، 2014.

- عبد ابتسام محمد ، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008.
- عبد الله بدرية صالح ، الأحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36، 2017.
- علي خلف صالح ، مستقبل الثقافة السياسية في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد23، 2021.
- محسن زيد عدنان ، الزبيدي ليث عبد الحسن ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم (أفكار في التعايش السلمي)، مجلة قضايا سياسية، العدد35-36، جامعه النهرين، 2014.
- مهدي عبير سهام ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، كلية العلوم السياسية، ، المجلة السياسية والدولية ، العدد،22 جامعة المستنصرية ، 2012.
- النصراوي، سعد محمد حسن، محمد جاسم ، التعايش السلمي في العراق دراسة في المرتكزات والتحديات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء،2023.
- الياسري علي عبدالعزيز ، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر، دراسات دولية، العدد47، مجلس الامن الوطني، العراق، 2011.